

ولا يمنع ماله الغايب نكاح الأمة ولو قدر على نكاح حرة يبيع
مكنته طت له الأمة ولو وجد حرة رضي بوجده ولم يجده
المهر وترضى بدون مهر المثل وهو واحد هللت له الأمة
في الصورة الأولى لأن ذمته يصير متفولة في الحال وقد لا
يخبره عند طول الأجل دون الصورة الثانية لعدم ثبوت
غير نكاح حرة والمدة في ذلك قليلة إذا عادت المسأحة في
للأمة ولو ضمت حرة بلا مهر هللت له الأمة أيضا لو صح
مهرها بالوطى **وإنما الزوط خوف العنت** وهو
الوقوف في الزنا بان تغلب شهوته ويضعف تمواه وإن
لم يغلب على طمعه وفتح الزنا بل توقفه لا يعلمه ويرفض
ضعفت شهوته وله تقوي أو مروءة أو حياء يتقمع معه
الزنا أو قوت شهوته وتغوا لم تحل له الأمة لأنه لا يخاف
الزنا فلا يحل له أن يرق ولده لقضا وطا وكس شهوة
وأصل العنت المنفعة سببها الزنا لأنه سببها بالحد في
الزنا والعقوبة في الإخت والأصل فيما ذكره قوله تعالى
ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات إلى
قوله تعالى ذكر لمن خشي العنت منكم والطول التصدي والاد
بالمحصنات الخ لا يزال إلى الروياني وبالمنع عمومها
أخصوصه حتى لو خاف العنت من أمة بعين القوة
سبيلة إليها وحبها لها فليس له أن يتزوجها إذا كان ولجدا
للطول لأن النكاح لا معنى لأعبارها هنا لأن هذا ينبغي
من الطالة وإطالة العدة وكمن من أن ابنه وسيله
انتهى فالوجه ترك التقييد بوجود الطول لأنه ينبغي

جواز

جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت
مع ان وجود الطول كاف في المنع من نكاحها وهذا
الشرط علم ان الحد لا يبلغ استن وان المزوج والمحبوب
ذره لا يحل له نكاح الأمة مطلقا وهو كذا إذا لم يتزوج
منه الزنا ولو وجدت الأمة تزوجها محبوبا وأرادت
إبطال النكاح وأدعى ان زوجا حديث الحث بعد النكاح
وأمكن حكم بحكمته نكاحه وان لم يكن حديثا بان كان
المرضع منه ملاما وقد فقد النكاح اسر حكم بطلان
النكاح والشرط الثالث اسلام المملحله وغيره كما مر
فلا تحل له كتابية اما المملحله قوله تعالى فمن ما ملكت ايانكم
من فتياتكم المؤمنات واما غير الحد ولان المانع من
نكاحها كمنها فساوي الحد كالتدة والموسية ومن
بعض الرقيق وباقية حد الرقيق كلها فلا يتكهن
الحل بالشرط السابق لان ارقاق بعض الولد يخدم
وفي جواز نكاح أمة مع تيسر بعضه شرود للامام
لان ارقاق بعض الولد اهون من ارقاق كده وعلى
تقليل المنع اقتصر الشان قال الزركشي وهو المرجح
اما غير السلم من غيرها كتابيين فتحل للأمة كتابية
لا تتواها في الدين ولا بد في نكاح الحد الكتابي الأمة
الكتابية من ان يخاف زنا ويفقد الحرة كما فهمه السكي
من كلامهم واعلم انه لا يحل للمطلقا نكاح أمة ولده
بحد من **ونظر الرجل المخل البالغ العاقل إلى المرأة ولو**

هذا هو الأصل في نكاحها
وإنما العنت خوف العنت
والعنت المنفعة سببها الزنا
والعقوبة في الإخت والأصل
بالمحصنات الخ لا يزال إلى
أخصوصه حتى لو خاف العنت
سبيلة إليها وحبها لها
للطول لأن النكاح لا معنى
من الطالة وإطالة العدة
انتهى فالوجه ترك التقييد